زيارة الرئيس أردوغان إلى العراق: تحوّل إستراتيجي نحو تعزيز العلاقات

عثمان رياض*

*باحث، العراق.

ملخص: تتناول هذه الدراسة أبعاد زيارة الرئيس أردوغان إلى بغداد، وتداعياتها، وتأثيرها في الديناميكيات المحلية والإقليمية. وكيف أنها أصبحت علامة فارقة في مسار العلاقات التركية العراقية، وتحوّلاً إستراتيجيًّا لمعالجة القضايا العالقة، للتوصل إلى تفاهمات وحلول مستدامة. بالإضافة إلى الأهمية الرمزية لزيارة الرئيس أردوغان إلى إقليم كردستان، التي عززت العلاقة بين أنقرة وأربيل. وعرضت الدراسة كذلك الاتفاقيات المهمّة التي وقّعها الجانبان في مختلف المجالات، وسلطت الضوء على مشروع طريق التنمية الذي أصبح دوره محوريًّا في إعادة تشكيل إطار التعاون بين تركيا والعراق، وعلى أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه، في خضم التوترات المتصاعدة في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: العراق، تركيا، طريق التنمية، العلاقات الثنائية.

President Erdogan's Visit to Iraq: A Strategic Shift towards Strengthening Relations

OSMAN RIAD*

ORCID NO :0000-0003-1592-097X

ABSTRACT: *This study addresses the dimensions and repercussions of President Erdogan's visit to Baghdad and its impact on local and regional dynamics. and How it became a milestone in the path of Turkish-Iraqi relations, and a strategic shift to address the outstanding issues to reach sustainable understandings and solutions. In addition to the symbolic importance of President Erdogan's visit to the Kurdistan region, which strengthened the relationship between Ankara and Erbil. presented the agreements signed by the two sides in various fields. The study also highlighted the Development Road Project, which has become pivotal in reshaping the cooperation framework between Turkey and Iraq. It highlighted the most prominent challenges facing implementing the project and achieving its goals, Amid escalating regional tensions.*

*Researcher, Iraq.

Keywords: *Iraq, Türkiye, Development Road, Bilateral Relations.*

رؤيـــة تركيـــة
2024-(2/13)
41 - 58

DOI:10.36360/1560-013-002-004

مقدمة

ظلّت السياسة التركية تجاه العراق واضحة في مسارها ثابتة في جوهرها، تركز على احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه، وأمنه الذي تراه مهمًّا لأمنها القومي، وحرصت أن يكون هناك تفاهم مستمر بينها وبين حكومات بغداد، في مختلف المراحل التي شهدها العراق بعد عام 2003. وأصبحت العلاقات بين أنقرة وأربيل وثيقة بشكل متزايد، بعد أزمة استفتاء استقلال حكومة إقليم كردستان في عام 2017، حيث دخلت تدريجيًّا في مرحلة التعافي من الأزمة، ثم عملية تطبيع العلاقات بعد الزيارات الرسمية الرفيعة المستوى التي قامت بها أربيل إلى أنقرة.

دأبت تركيا على الالتزام بسياسة التوازن والشفافية في العلاقة بين بغداد وأربيل، وحرصت على عدم اتخاذ خطوات أحادية، وإنما إتباع سياسة منسقة بين حكومتي بغداد وأربيل. بالرغم من ذلك، شهدت العلاقات التركية العراقية مسارات غير متسقة، وتباينت بين التعاون والتوتر، وربما أعطى ذلك انطباعًا بعدم استقرار العلاقات بين البلدين، أو أن علاقاتهما تشوبها حالة من عدم اليقين أو التعقيد، لكنها طالما كانت مفتوحة أمام فرص واعدة للتعاون بين البلدين. [1]

منذ أن تولّى السيد هاكان فيدان حقيبة وزارة الخارجية؛ صمّم تقاربًا إستراتيجيًّا واسع النطاق بين تركيا والعراق، وجرى فتح صفحة جديدة في العلاقات بين أنقرة وبغداد، وأصبح هناك تغيير إيجابي في نهج العراق تجاه تركيا، وبخاصة في سياق السياسة الأمنية والحرب ضد الإرهاب. حيث تتبنى الحكومة التركية مفهومًا جديدًا للسياسة الخارجية، من خلال السعي إلى التعاون الإقليمي مع التركيز على العلاقات الثنائية، وهو مفهوم يقوم على ركيزتين، هما سياسة خارجية موجهة نحو الاقتصاد، والتعاون مع دول المنطقة من خلال المنافع المتبادلة.

وقد أدّت الزيارات السابقة لوزير الدفاع الوطني يشار غولر، ورئيس جهاز المخابرات إبراهيم كالين، ونائب وزير الداخلية منير قرال أوغلو- إلى عقد اجتماعات موسعة مع الجانب العراقي ضمّت وزيري الخارجية والدفاع، ووكيل وزارة الأمن الوطني، ورئيس هيئة الحشد الشعبي، ونائب مدير وكالة المخابرات، ووزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان، من خلال «اجتماعات الآلية الأمنية» في بغداد؛ تمخضت عن إنشاء لجان دائمة مشتركة تعمل في مجالات مكافحة الإرهاب والتجارة والزراعة والطاقة والمياه والصحة والنقل. [2]

نتيجة لذلك، تشجّع البلدان على التقارب وتعميق العلاقات؛ بسبب المصالح المشتركة الواضحة، وبدأت حقبة جديدة في العلاقات بين أنقرة وبغداد، ويمكن عدّ زيارة الرئيس أردوغان إلى العراق مؤشرًا واضحًا على أن تركيا تمارس دبلوماسية نشطة وفعالة في المنطقة، وعازمة على زيادة تفاعلها الإستراتيجي.

زيارة تاريخية... وحقبة جديدة

بعد 12 عامًا من آخر زيارة قام بها السيد أردوغان للعراق، فتحت الطائرة الرئاسية التركية أبوابها ببغداد في 22 نيسان/ أبريل 2024، وفتحت معها أبواب حقبة جديدة في العلاقات بين البلدين. رافق السيد أردوغان في زيارته وزراء الخارجية هاكان فيدان، والدفاع يشار غولر، والداخلية علي يرلي قايا، والتجارة عمر بولاط، والنقل والبنية التحتية عبد القادر أورال أوغلو، والزراعة والغابات إبراهيم يوماقلي، والطاقة والموارد الطبيعية ألب أرسلان بيرقدار، والصناعة والتكنولوجيا محمد فاتح قاجر.

شكلت الزيارة حدثًا كبيرًا على المستوى السياسي والدبلوماسي، واكتسبت زخمًا إعلاميًّا واسعًا، وأثارت اهتمام مراكز الدراسات، قبل وأثناء وبعد موعد الزيارة؛ وذلك لعدة أسباب، منها: حجم الثقل الإقليمي لتركيا وتأثيرها في التوازنات داخل العراق، وعزم أنقرة على حل الملفات المهمة التي تشكل عائقًا أمام تطوير التعاون مع بغداد، وكذلك تأكيد تركيا جديتها في دعم مشروع طريق التنمية الذي يمكن أن يشكل شريانًا مهمًّا لاقتصاد العراق، وممرًّا حيويًّا للتجارة العالمية، كل ذلك يأتي في وقت حرج للغاية، وسط الصراعات الإقليمية التي تدور في المنطقة.

قُبَيل الزيارة، تشكلت توقعات كبيرة حول أهمية الزيارة، ظهرت في سياق التصريحات التي أدلى به رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، حيث صرّح خلال وجوده في واشنطن «زيارة الرئيس التركي ليست زيارة عابرة، ولأول مرة نجد هناك رغبة حقيقية بين العراق وتركيا بالذهاب إلى الحلول وليس ترحيل الملفات». كما صرح المتحدث باسم الحكومة العراقية، باسم العوادي بأن هذه الزيارة ستكون «قفزة كبيرة ونوعية» في العلاقات العراقية التركية، وأكد مستشار رئيس الوزراء لشؤون الاستثمار محمد النجار «بأن هذه الزيارة تم الإعداد لها منذ أكثر من عام».

خلال الزيارة استضافت بغداد الرئيس أردوغان والوفد المرافق بحفاوة بالغة، وعقدت اجتماعات فردية ومشتركة مع الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد ورئيس الوزراء محمد شياع السوداني. وعقب اللقاء جرى التوقيع على 26 اتفاقية، تغطي مجالات مثل

الأمن ومكافحة الإرهاب والاقتصاد والمياه والتعليم. وفي البيان الختامي أعلن الرئيس أردوغان عن توقيع «اتفاقية الإطار الإستراتيجي للتعاون المشترك»، وبهذا الإعلان يمكن القول: إن العلاقات الثنائية وصلت إلى مستوى التحالف الإستراتيجي، ودخلت مرحلة متقدمة في تعزيز التعاون. وكان الإعلان عن إنشاء اللجان الدائمة المشتركة بمثابة مؤشر ملموس على أن العلاقات التركية العراقية شهدت نقلة نوعية مع زيارة الرئيس أردوغان. ونشرت وكالة الأنباء العراقية قائمة بمذكرات التفاهم والاتفاقات التي جرى توقيعها في بغداد، وهي ما يأتي:[3]

1 - اتفاق الإطار الإستراتيجي بين حكومة جمهورية العراق والجمهورية التركية.

2 - مذكرة اتفاق إطاري للتعاون في مجال المياه بين حكومة جمهورية العراق والجمهورية التركية.

3 - مذكرة تفاهم مشروع طريق التنمية، بين وزارة النقل ووزارة النقل والبنى التحتية التركية.

4 - مذكرة تفاهم لتشكيل لجنة تجارية اقتصادية مشتركة (JETCO) بين وزارتي التجارة العراقية والتركية.

5 - اتفاقية تشجيع وحماية وتبادل الاستثمارات، بين الهيأة الوطنية للاستثمار، ووزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية.

6 - مذكرة تفاهم بين اتحاد الغرف التجارية العراقية، ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي.

7 - مذكرة تفاهم للتعاون الفني والعلمي والاقتصادي في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بين وزارة الصناعة ووزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية.

8 - مذكرة تفاهم في مجال التدريب العسكري، بين وزارتي الدفاع العراقية والتركية.

9 - مذكرة تفاهم بشأن التدريب والتعاون في مجال الصحة العسكرية، بين وزارتي الدفاع العراقية والتركية.

10 - مذكرة تفاهم للتعاون الإستراتيجي بين هيئة التصنيع الحربي وسكرتارية الصناعات الدفاعية التركية.

11 - مذكرة تفاهم للتعاون الأمني، بين وزارتي الداخلية العراقية والتركية.

12 - مذكرة تفاهم بين معهد الخدمة الخارجية ومعهد الدراسات الإستراتيجي التركي، وبين وزارتي الخارجية العراقية والتركية.

13 - مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الشباب والرياضة، بين وزارتي الشباب والرياضة العراقية والتركية.

> **أعلن الرئيس أردوغان في البيان الختامي عن توقيع «اتفاقية الإطار الإستراتيجي للتعاون المشترك» ويعني أن العلاقات الثنائية وصلت إلى مستوى التحالف الإستراتيجي ودخلت مرحلة متقدمة في تعزيز التعاون**

14 - مذكرة تفاهم للتعاون في مجال العلوم الصحية والطبية، بين وزارتي الصحة العراقية والتركية.

15 - خطة مجموعة العمل الزراعية للفترة 2025–2024، بين وزارتي الزراعة العراقية والتركية.

16 - مذكرة تفاهم بشأن البحث العلمي والتكنولوجي، بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس البحث العلمي والتكنولوجي التركي.

17 - مذكرة تفاهم للتعاون في المجال التربوي، بين وزارتي التربية العراقية والتركية.

18 - مذكرة تفاهم في مجال التعاون السياحي، بين وزارة الثقافة والسياحة والآثار، ووزارة السياحة التركية.

19 - مذكرة تفاهم في مجال التشغيل والضمان الاجتماعي، بين وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية العراقية والتركية.

20 - مذكرة تفاهم في مجال الشأن الاجتماعي والأسرة، بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الأسرة والخدمات التركية.

21 - مذكرة تفاهم بشأن الوثائق والأرشيف الحكومي، بين وزارة الثقافة والأرشيف الحكومي التركي.

22 - مذكرة تفاهم في مجال أمن المنتجات والحواجز الفنية أمام التجارة، بين وزارة التخطيط ووزارة التجارة التركية.

23 - مذكرة تفاهم في الشؤون الدينية، بين ديوان الوقف السني ورئاسة الشؤون الدينية التركية.

24 - مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال التدريب القضائي للطلاب والقضاة والمساعدين والمدعين العامين، بين المعهد القضائي العراقي وأكاديمية العدالة التركية.

25 - مذكرة تفاهم في مجال الكهرباء، بين وزارة الكهرباء، ووزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية.

26 - مذكرة تفاهم في مجال الإعلام والاتصالات بين هيئة الإعلام والاتصالات ورئاسة الاتصالات التركية.

في طريق عودته، مر الرئيس أردوغان بأربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، وكان في استقباله نيجيرفان بارزاني ومسرور بارزاني، والتقى برئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني على هامش زيارته إلى مدينة أربيل. وتعامل الجانب الكردي في العراق باهتمام كبير مع الزيارة، حيث صدر بيان عن مكتب مسعود البارزاني يصف الزيارة بأنها تمثل عاملاً لتحقيق التنمية والأمن في المنطقة. وأشار الرئيس أردوغان أن جميع ما جرى توقيعه مع بغداد يشمل أيضًا إقليم كردستان، الذي يُعَدّ نقطة ترابط العراق مع تركيا.[4]

كشفت هذه الزيارة عن نقاط ارتكاز أساسية للمرحلة الجديدة من العلاقات التركية العراقية، تستند إلى منظور أكثر شمولية في معالجة الملفات الحيوية والحساسة، وتتبع نهجًا مستدامًا يحد من تكرار التوترات التي شهدتها العلاقات في الماضي، وفق إرادة سياسية حقيقية لكل البلدين.

ومن الجدير بالقول: إن هذه الزيارة الناجحة هي نتيجة جهود طويلة من مفاوضات وتحركات دبلوماسية مصاغة بدقة، قادتها الخارجية التركية في الأشهر الماضية، عقدت خلالها اجتماعات حاسمة لجميع الأطراف بين أنقرة وبغداد، ناقشت فيها جميع المشكلات. ولهذا السبب يمكن القول إن حقبة جديدة قد دخلت في العلاقات بين البلدين وحل المشكلات القائمة الناجمة عن هذه العلاقة.

كما أن هذه الزيارة لم تحدد مسار العلاقات بين البلدين فقط، بل حددت أيضًا مدى قدرتهما على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية المشتركة، بروح من التعاون المستدام، وهذا عكس الأهمية المتزايدة لتحقيق توازنات دقيقة في سياق المصالح الوطنية والإقليمية المتعددة.

نتيجة لذلك، أصبح هناك إدراك سياسي لدى أنقرة وبغداد؛ بأن التطورات والتفاعلات الراهنة في المنطقة تفرض مزيدًا من التقارب لحماية المصالح المشتركة وتعظيمها، واعتماد التسوية السياسية بشأن العديد من الملفات المعلقة بين الدولتين؛ لذا يسعى كل طرف إلى تحقيق مكاسب إستراتيجية، ويبقى على العراق أن يهتم بزيادة استقراره الأمني والسياسي وتطوير مجاله الاقتصادي، بينما تثبت تركيا تأكيد دورها بوصفها حليفًا موثوقًا في الشرق الأوسط، وداعمًا للأمن والاستقرار في المنطقة.

أبعاد الزيارة وتداعياتها

من الواضح أن تركيا أصبحت أحد أهم شركاء العراق في معادلة سياسة التوازن الجديدة التي تسعى إليها بغداد. ويمكن القول: إن علاقة الشراكة والرغبة في التعاون التي أظهرها العراق بدأت تتجسد منذ زيارة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى تركيا في فبراير/ شباط 2023. بالإضافة إلى التطورات الدبلوماسية الأخيرة التي أظهرت استقرار العلاقات في اتجاه إيجابي. ونتيجة لذلك، فإن زيارة الرئيس أردوغان جاءت لتمهد الطريق في اتجاه أكثر إستراتيجية وشمولية وتعاونية. وسيكون لهذه التطورات بين البلدين دور مهم في دعم الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية، كما ستزيد هذه العملية من قدرات البلدين على مواجهة التحديات التي تواجههما إقليميًّا ودوليًّا.

من النتائج الإيجابية لمخرجات الزيارة أنها عززت علاقات أنقرة مع بغداد وأربيل على حدٍ سواء، وهذا سيسمح لها بالعمل بوصفها عنصر توازن بين هاتين الإدارتين. وقد تحقق دعم هذا الوضع من خلال الرسائل المتبادلة قبل زيارة أردوغان وبعدها، التي تفيد بأنه من المهم لاستقرار العراق أن تسير العلاقات بين بغداد وأربيل على المسار الصحيح، وأن يصل التركمان إلى المكانة التي يستحقونها.[5] وهذا التوجه يحمل في طياته القدرة على زيادة الانسجام والاستقرار داخل العراق، وفي الوقت نفسه تعزيز الدور النشط الذي تؤدّيه تركيا في السياسة الإقليمية.

كما أن زيارة الرئيس أردوغان إلى أربيل عزّزت من أهداف تركيا المتمثلة بإظهار دعم حكومة إقليم كردستان العراق وزيادة التعاون في الحرب ضد تنظيم حزب العمال الكردستاني «بي كي كيPKK» الإرهابي، حيث تتمتع أربيل بأهمية إستراتيجية بالنسبة لتركيا، وهذه الزيارة ستعزز العلاقات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يؤدّي دورًا حاسمًا في المعركة المشتركة ضد الإرهاب في المنطقة. من ناحية أخرى، تسببت الدبلوماسية الدقيقة التي سبقت الزيارة في عزلة إدارة الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، وإعادة التفكير في علاقاتها مع تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي.[6]

وقد أشار السيد برهان الدين دوران مدير وقف الدراسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية SETA؛ بأن هذه الزيارة خلقت أساسًا جديًّا للحكومة المركزية العراقية والاتحاد الوطني الكردستاني للتخلي عن التعاون مع تنظيم «بي كي كي» الإرهابي، وسوف تسهم المعركة ضد الإرهاب في تعزيز الأمن والسلام داخل العراق.[7]

إقليميًّا، تشكل هذه الزيارة علامة فارقة جديدة في استقرار الشرق الأوسط، في ظل الصراعات الإقليمية، وتُعَدّ نقطة تحول مهمة في العلاقات الإقليمية، فالاتفاقيات الموقعة لها أهمية ليس في سياق العلاقات الثنائية فقط، بل في المعادلة الإقليمية والعالمية أيضًا. وقد أشار الباحث في الشؤون الدولية، محمد رقيب أوغلو بأن دول الخليج بشكل خاص تَعدّ التقارب التركي العراقي تطورًا إيجابيًّا، وتعتقد أن هذه العملية ستسهم في الاستقرار الإقليمي. وفي واقع الأمر، صورت وسائل الإعلام الخليجية زيارة الرئيس أردوغان إلى العراق بشكل إيجابي، وأعربت عن سعادة دول الخليج بالتقارب التركي العراقي في شكل توافق وتعاون مثمر.[8]

إذا استمرت إرادة حكومة بغداد في مواصلة المسار الإيجابي لتطوير العلاقات مع تركيا؛ يمكن حينئذ القول: إن هذه العلاقة في طريقها لتصبح «نموذجًا إقليميًّا»، وفقًا لتصريح وزير الخارجية هاكان فيدان الذي وصف هذه العلاقات بأنها «رؤية التنمية الإقليمية».[9]

هذه اللحظة التاريخية في مسار العلاقات التركية العراقية، هي نتيجة واقع دولي وإقليمي مختلف عما كان عليه قبل عقد أو عقدين، ولعل ما تحقّق توقيعه من اتفاقيات ومعاهدات بين بغداد وأنقرة؛ يفتح أفقًا جديدًا لعلاقة مميزة بين بلدين كلّ منهما بحاجة إلى الآخر.

ونتيجة لذلك، فإن أهمية هذه الزيارة ليست خاصة بالعراق، بل تشمل المنطقة بشكل عام، وذلك في ضوء العلاقات الجيدة الأخيرة التي تشهدها الدول العربية مع تركيا، حيث ترى دول الخليج في هذا التقارب خطوة إيجابية على صعيد الفرص الاقتصادية والتعاون الأمني وتحقيق التوازن مع إيران. كما أن مشروع طريق التنمية الذي تؤدّي فيه تركيا دورًا مركزيًّا، سيسهم في التنمية والاستقرار الإقليميين.

طريق التنمية... مدخل للحقبة الجديدة

يُعَدّ مشروع طريق التنمية عنصرًا اقتصاديًّا ديناميكيًّا جديدًا في المعادلة الثنائية بين تركيا والعراق، وإذا تحقق التعامل معه ببراعة دبلوماسية وتنفيذه وإدارته بصورة صحيحة- فقد يقود العراق والمنطقة إلى حالة أكثر استقرارًا وازدهارًا. وقد جرت مناقشة المشروع بوصفه ملفًّا محوريًّا في زيارة الرئيس أردوغان إلى بغداد، وقد حظي حفل توقيع اتفاقية المشروع بتغطية إعلامية كبيرة، ودعم من قبل وفود من قطر والإمارات العربية المتحدة.

سيقوم المشروع، في حالة اكتماله، بربط دول الخليج العربية عبر العراق إلى تركيا وأوروبا، وهو يتكون من ثلاثة محاور رئيسة، هي: المحور البحري في «ميناء الفاو»، ثم المحور البري عبر السكك الحديدية، والطرق السريعة، ومن خلاله سيُمدَّد خط بريّ؛ خط للسكك الحديدية من خليج البصرة العراقي حتى تركيا بطول 1200 كم؛ بإنشاء خط سكة حديد من قرية «أوفاكوي» الحدودية بين تركيا والعراق، ويهدف المشروع إلى توفير الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط عبر ميناء مرسين التركي، والوصول إلى أوروبا عن طريق البر من خلال إسطنبول.

سيكون إنجاز المشروع على ثلاث مراحل، تنتهي المرحلة الأولى في عام 2028، والمرحلة الثانية عام 2033، والثالثة عام 2050، وسيؤدي المشروع إلى خفض مدة نقل البضائع من 45 يومًا مقارنة بطريق «رأس الرجاء الصالح»، أو 35 يومًا مقارنة بالنقل عبر البحر الأحمر، إلى 25 يومًا فقط عبر طريق التنمية. كما أنه سيُقلّص الوقت اللازم للشحن البحري من ميناء الفاو إلى أوروبا بمدة تصل إلى 15 يومًا فقط.[10]

وصرّح وزير النقل والبنية التحتية التركي عبد القادر أورال أوغلو؛ أن طريق التنمية ستجري إدارته من خلال «آلية شبيهة بمجلس الوزراء» يتمّ إنشاؤها بين أطراف المشروع. وبموجب شروط المخطط، ستسهم قطر والإمارات العربية المتحدة رسميًّا في تسهيل تمويل المشروع.[11]

وعند الانتهاء من هذا المشروع وتشغيله بالفعل فإن ذلك سيجعله منافسًا لممرات النقل الإقليمية البحرية والبرية في المنطقة، والمشروع يأتي ضمن خطط تركيا لتصبح مركزًا إقليميًّا لنقل الطاقة والسلع إلى أوروبا.

ويجري الترويج لمشروع طريق التنمية؛ لقدرته على جعل العراق مركزًا اقتصاديًّا، وممرّ عبور مركزي، حيث وصفه السوداني بأنه «النهر الاقتصادي الذي يربط بين الشرق والغرب» الذي سيولد فوائد اقتصادية كبيرة لجميع المعنيين.[12]

ويهدف المشروع إلى مساعدة العراق على تنويع اقتصاده بعيدًا عن النفط، وخلق فرص عمل في المرحلة الأولية، وجلب إيرادات بالمليارات لخزانة الدولة من رسوم العبور.

أصبح مشروع طريق التنموية قضية إقليمية، وقد يسهم بتحويل العلاقات بين تركيا والعراق إلى عنصر استقرار إقليمي في الفترة المقبلة، بسبب قدرة المشروع على إرساء الأساس لتعاون اقتصادي إقليمي جديد؛ لإن وصول المزيد من النفط من العراق، ونقل البضائع من الأراضي التركية إلى أوروبا عبر السكك الحديدية وطريق التنمية عبر ميناء الفاو سيكون له فوائد اقتصادية كبيرة لجميع الأطراف. كما أن الميزة الكبيرة التي تمتلكها تركيا لنجاح طريق التنمية العراقي هي وجود البنية التحتية المتكاملة، التي تشمل شبكة طرق سريعة، وسكك الحديد، التي تستطيع ربط الطريق العراقي بميناء مرسين على البحر المتوسط، وربطه بأوروبا عبر إسطنبول، وتُعَدّ هذه بالفعل ميزة كبيرة تقلل من تكاليف المشروع، وتسهل تنفيذه.

بالإضافة لذلك، يمكن استخدام طريق التنمية بشكل عكسي عبر التصدير من تركيا إلى العراق ودول الخليج، وسيسهل تجارة تركيا مع الدول المجاورة لدول الخليج العربي من خلال تسهيل النقل.

في ميزان الربح والخسارة، تبدو فوائد مشروع طريق التنمية للعديد من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية كبيرة مقارنة بالأضرار المحتملة. ولا توجد دولة يمكن أن تتكبد الخسارة بسببه، ولا يضر المشروع بمصالح الدول جيوسياسيًّا. وفي هذه الحالة،

فإن العامل الرئيس لنجاح تنفيذ المشروع هو إرادة الحكومة العراقية وتصميمها، ومدى بذلها الجهود كافة لإزالة العقبات المحتملة.[13]

تحديات أمام مشروع طريق التنمية

على الرغم من تزايد المؤشرات التي تشير إلى جدوى مشروع طريق التنمية وأهميته ومكاسبه التي تلوح في الأفق، فإنّ هناك العديد من التحديات التي ربّما تواجه تطوير التعاون التركي العراقي في تنفيذ المشروع، أبرزها ما يأتي:

- التحدي الأمني... والقضاء على تنظيم «بي كي كي PKK» الإرهابي

تُعَدّ المشكلات الأمنية في العراق العائق الأبرز من بين كل العقبات التي قد تواجه المشروع، إذ سيمر طريق التنمية بعشر محافظات عراقية، من البصرة جنوبًا حتى أقصى الشمال؛ لذا فإن تأمين الحدود العراقية التركية المشتركة شرط رئيس لتنفيذ المشروع؛ لأن بعض مواقع «بي كي كي « تقع على مسار المشروع.

نتيجة لذلك، كان الجزء الأهم من زيارة الرئيس أردوغان هو اتفاقيات مكافحة الإرهاب. فالشراكة الإستراتيجية التي طوّرتها تركيا مع العراق توفر الفرصة لممارسة ضغوط عسكرية جدية على وجود تنظيم «بي كي كي» في شمال العراق؛ لأن التعاون العسكري بين تركيا والعراق يبرز بوصفه عاملاً مهمًّا في تشكيل الديناميكيات الأمنية في المنطقة. وأعرب الرئيس أردوغان، في مؤتمره الصحفي مع رئيس الوزراء العراقي، عن ارتياحه لإعلان العراق «بي كي كي» منظمة محظورة، ووصف ذلك بأنه من متطلبات قانون الجوار والأخوة. ويُعَدّ إنشاء منطقة خالية من الإرهاب الشرط الحاسم لاستمرارية العديد من الاتفاقيات.

وقد أوضح عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي علي البنداوي -نائب في الإطار التنسيقي المقرّب من إيران الذي يضم أحزابًا تابعة للحشد الشعبي- قائلاً: جميع الاتفاقات بين بغداد وأنقرة قابلة للتنفيذ؛ خصوصًا تلك المتعلقة بالملف الأمني، والعراق سيكون جزءًا رئيسًا من محاربة أي جماعات خارجة على القانون تعمل على تهديد الأمن القومي التركي، وهناك الآن اتفاق لمحاصرة حزب العمال الكردستاني ومحاربته؛ لضمان استقرار العراق، وكذلك منع استخدام أراضيه لأي عدوان على تركيا أو أي من دول الجوار.[14]

وفقًا لهذه المؤشرات، تبدو بغداد عازمة على عدم التخلي عن المشروع بسبب نشاط «بي كي كي». ومن ثَمّ، فإنها حريصة على التوصل إلى توافق متبادل مع جميع الأطراف، وهذا يؤكد الأهمية الحاسمة للمناقشات حول المسائل الأمنية التي لا تزال تشكل التحدي الرئيس.

- مسار الطاقة... والخلاف بين بغداد وأربيل

تختلف بغداد وأربيل على آلية تصدير النفط لتركيا، وهذا قد يعرقل تطوير التعاون في مجال نقل النفط العراقي إلى أوروبا عبر تركيا. حيث توقف خط الأنابيب الذي يربط بين العراق وتركيا منذ مارس/ آذار 2023، الذي يمثل حوالي 0.5٪ من إجمالي إمدادات النفط العالمية، وقد أعلنت أنقرة تعليق تدفقات النفط العراقي العام الماضي، ردًّا على حكم التحكيم الصادر عن غرفة التجارة الدولية في باريس التابعة للمحكمة الجنائية الدولية، الذي ألزم تركيا بدفع تعويضات لبغداد تصل إلى 1.5 مليار دولار بسبب الصادرات غير المصرح بها من قبل حكومة إقليم كردستان بين عامي 2014 و2018.[15]

لا تزال عملية إعادة تدفق النفط العراقي عبر إقليم كردستان تواجه نزاعات قانونية وعقبات مالية. وقد تسبب هذا المأزق بخسائر كبيرة لاقتصاد العراق، وهذا يشكّل ضغطًا كبيرًا على حكومة بغداد في تمويل ميزانيتها ودعم مشروعاتها الإستراتيجية مثل طريق التنمية.

وأشار وكيل وزير النفط العراقي باسم محمد إلى أن بغداد تسعى إلى إعادة فتح خط أنابيب «كركوك –جيهان» المعروف دوليًّا باسم «خط الأنابيب العراقي التركي "ITP، حيث جرى إصلاحه مؤخرًا، ويمتد من حقول كركوك في منطقة «كيواي» وصولاً إلى محافظة نينوى، ومن ثم منطقة فيشخابور على الحدود العراقية التركية بطول 345 كيلومترًا، دون أن يخضع لسيطرة حكومة أربيل، وقد يسمح بإرسال 350 ألف برميل يوميًّا إلى تركيا بحلول نهاية شهر أبريل 2024.[16]

ومن المرجّح أن تؤدي هذه الخطوة إلى تفاقم مشكلة جديدة؛ لأن إعادة تفعيل خط الأنابيب ITP سيوفر لبغداد مسارًا بديلاً لاستئناف تصدير النفط إلى تركيا، ولن تستفيد منه حكومة أربيل، فضلاً عن استمرار النزاع حول عائدات تصدير النفط العراقي من أربيل.

من جانب آخر، تؤكد تركيا بأن إطار الاتفاق الإستراتيجي الذي جرى توقيعه مع العراق يهدف إلى إنشاء آلية للمتابعة، وضمان أمن الطاقة، وهذا قد يفيد جميع جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين، ويضمن أمن إمدادات الطاقة للدول الأوروبية.[17]

في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة، يمكن القول: إن تركيا توفر طريقًا آمنًا لتصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية؛ خصوصًا أن الطريق الآخر الوحيد أمام العراق لتصدير النفط هو عبر الناقل البحري من البصرة. لكن استمرار المشكلات بين حكومة بغداد وحكومة أربيل في مجال الطاقة، تجعل علاقات تركيا مع العراق دون مستوى الشراكة البناءة والإستراتيجية.

- التحدي الإيراني وصراع النفوذ

هناك منافسة جيواقتصادية وجيوسياسية كبيرة على مشروعات ممرات الربط التجارية الإقليمية والدولية. وإيران تحاول دائمًا أن تؤدّي دورًا مهمًّا في الممرات الإقليمية والدولية؛ لذلك تعارض أي مشروع جديد يضعف مكانتها الجيوسياسية، أولا تؤدّي فيه دورًا محوريًّا. وسبق أن أظهرت إيران رغبة باستخدام آليات ضغط أمنية وسياسية للتأثير في المشروعات التي تراها مضرة بها من الناحية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، أعربت طهران مرارًا وتكرارًا عن معارضتها فيما يتعلق بممر زنغزور الذي يهدف إلى ربط آسيا بأوروبا عبر أذربيجان وتركيا.[18]

لذلك من المرجّح أن يواجه مشروع طريق التنمية أيضًا مقاومة من إيران التي تشعر بأنها تتعرض للتهميش اقتصاديًّا، أو تعدّه تهديدًا إستراتيجيًّا لنفوذها في العراق ولتجارتها الإقليمية. كما أن انزعاج إيران من المشروع يمكن أن يدفع حلفاءها من المليشيات داخل العراق إلى تعطيل بناء الطريق.

وتعتقد طهران أن ميناء الفاو سيصبح منافسًا رئيسًا لجهودها في تطوير ميناء تشابهار الواقع جنوب شرق إيران؛ ليصبح مركز عبور إقليمي، حيث تعتقد أن أفضل طريق يربط دول الخليج بشكل مباشر مع تركيا وأوروبا هو عبر إيران؛ لذلك قد تنظر إلى طريق التنمية العراقي بأنه تجاوز لدور إيران، ومنح تركيا بحضور أكبر في العراق والخليج.

وقد أشار الباحث السياسي العراقي إحسان الشمري إلى أن طهران تضع في حساباتها أن نجاح مبادرة الحزام والطريق «طريق الحرير»، يُعدّ أحد أهم الأهداف السياسية لتحالفها الوثيق مع الصين، وهذا يجعلها تعتقد بأن مشروع طريق التنمية قد يشكل تهديدًا للمصالح الإيرانية؛ لأنه سيفقدها ميزة استخدامها لميناء الخميني الذي يقع على رأس الخليج العربي، والذي يرتبط مع بحر قزوين عبر ممر «شمال-جنوب». إلى جانب كونه يتقاطع مع الطريق البري الذي يربط إيران بالبحر الأبيض المتوسط.[19]

نتيجة لذلك، مارست طهران ضغوطًا قوية على بغداد لتوقيع خط الربط السككي بين محافظة خوزستان ومحافظة البصرة جنوبي العراق، عبر شط العرب. في محاولة منها لتوسيع تجارتها عبر العراق وصولاً إلى سوريا، وهو ما يتعارض جدوى طريق التنمية، لكن يبدو أن حكومة السوداني وافقت على الربط،ربما على أمل تخفيف المعارضة الإيرانية لطريق التنمية.[20]

- تحدي التمويل وضعف البنية التحتية

تشير القديرات الأولية إلى أن كلفة المشروع قد تتجاوز القيمة المعلنة التي تُقدَّر بـ17 مليار دولار؛ بسبب ارتفاع معدلات التضخم العالمية، وعدم استقرار أسعار النفط، بالإضافة إلى استمرار حالة العجز في ميزانية الحكومة العراقية. وتشير بعض التقديرات إلى احتمال ارتفاع تكاليف المشروع إلى حوالي 20 مليار دولار، والحكومة لن تكون قادرة على سداد تكاليفه؛ بسبب ارتفاع مديونية العراق إلى أكثر من 100 مليار دولار. وهذا يجعل إكمال المشروع مرهونًا بالتزامات الدول والمؤسسات الممولة والداعمة للمشروع.[21]

وقال الباحث العراقي في مركز كارنيجي للشرق الأوسط حارث حسن: إن التباين الكبير بين أرقام التكاليف تشير إلى وجود خلاف بين الوكالات الحكومية العراقية حول نطاق المشروع والمخصصات التي سيتطلبها. وبينما تقول حكومة بغداد: إنها ستمول البنية التحتية الأساسية للمشروع التي تتضمن: ميناء الفاو، والطرق السريعة، وخطوط السكك الحديدية؛ في حين ستمول الاستثماراتُ الخاصةُ المشروعاتِ التكميليةَ والخدمية المرتبطة بالطريق التي تتضمن: ورش العمل، والفنادق، والمطاعم، وغيرها من الخدمات. ولكن ليس هناك مؤشر واضح امتلاك الحكومة سيولة كافية لدفع تكاليف طريق التنمية.[22]

ويؤكد ذلك الباحث العراقي صفاء خلف بقوله: إن العراق لم يحلّ حتى الآن عقدة التمويل في المشروع. فالعوائد التي يتوقع أن تجنيها البلاد من المشروع تقارب 4 مليار دولار سنويًّا، ولن تبدأ بالتدفق قبل إنجاز المرحلة الثانية من المشروع في عام 2034، بحسب ما يشير الإطار الزمني المعلن من الحكومة، هذا على فرض عدم حصول تأخير في التنفيذ. ويتفق مع هذا التقييم الباحث في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

حمزة حداد بقوله: إن الاعتماد الكبير على عوائد النفط التي تمثل 90٪ من إيرادات البلاد، وتضخم القطاع العام- يجعلان من البلاد عرضة لعدم الاستقرار في حال حدوث أي تراجع لأسعار النفط، ويعرضان ميزانيتها لضغوط كبيرة، وهذا يجعل من مستقبل المشروع وقدرة الحكومة على تمويله أو التزامها بذلك رهن تقلبات أسعار النفط.[23]

بالإضافة إلى صعوبة تأمين التمويل المستدام لمثل هذا المشروع الضخم، هناك ضعف كبير في البنية التحتية العراقية التي تدعم تنفيذ هذا المشروع، وعدم الكفاءة والفساد المتفشي في مؤسسات الدولة العراقية، وافتقار التزامن بين مؤسساتها، فضلاً عن احتمال حصول مشكلات في التنسيق بين حكومة بغداد وإدارة المحافظات المحلية التي سيمر من خلالها الطريق.

وهذه العوامل الحساسة تطرح تساؤلات تشكّك في قدرة الحكومة على إدارة المشروع بكفاءة وفعالية، من دون وضع خطة عمل واضحة التخطيط والمراحل.

الخاتمة

فتحت زيارة الرئيس أردوغان إلى العراق الباب أمام آفاق دبلوماسية وجيوسياسية جديدة، ومثّلت محورًا مهمًّا نحو نهج أكثر واقعية وتركيزًا اقتصاديًّا، وأثرت بشكل إيجابي في العلاقة بين أنقرة وبغداد، وعزّزت من قدرتهما على حل القضايا العالقة بين البلدين، وفتحت الباب أمام فرص جديدة لتعزيز التعاون وتجاوز الخلافات المستمرة. ويبدو أن تركيا والعراق يتجهان نحو تحسين العلاقات وتقويتها من خلال تكثيف الجهود المشتركة للتوصل إلى تفاهمات وحلول مستدامة.

وكشفت هذه الزيارة أيضًا بأن العلاقة الحالية بين أنقرة وأربيل متينة، ولا يمكن لتركيا أن تتنازل عنها بسهولة، والدليل حرص الرئيس أردوغان على زيارة أربيل ضمن زيارته القصيرة.

ومثّلت الزيارة إلى جانب قيمتها الرمزية لحظة ذات أهمية تاريخية كبيرة في خضم التوترات المتصاعدة في المنطقة. وأثارت مناقشات واتفاقيات جوهرية ومفصلية تعمل على إعادة تشكيل إطار التعاون بين تركيا والعراق من خلال مشروع طريق التنمية. وقد يكون لهذه التطورات تأثيرات سياسية واقتصادية بعيدة المدى في الدول المجاورة أيضًا.

بشكل عام، تبقى هناك تحديات عديدة أمام تحسين العلاقات بين تركيا والعراق، ولكن يمكن أن تسهم الجهود المشتركة والتعاون المستمر في بناء علاقات أكثر استقرارًا وازدهارًا بين البلدين.

الهوامش والمراجع:

1. واثق السعدون، «مسارات العلاقات التركية- العراقية: آفاق جديدة في مواجهة معوّقات قديمة»، مجلة رؤية تركية، السنة ١٢ العدد ٤، خريف 2023، 47.
2. «بيان ختامي مشترك بشأن اجتماع الآلية الأمنية بين جمهورية العراق والجمهورية التركية في بغداد»، وزارة الخارجية العراقية، 2024/3/14، شوهد في 2024/5/5، في https://mofa.gov.iq/2024/44202/
3. «مذكرات التفاهم التي جرى توقيعها بين العراق وتركيا»، وكالة الأنباء العراقية (واع)، 2024/4/22، شوهد في 2024/5/5، في https://www.ina.iq/207351--.html
4. رسن تيتب، «أردوغان في أربيل... النفط وقضايا أخرى»، الجزيرة، 2024/4/23، شوهد في 2024/5/5، فيhttps://bit.ly/3JXkSo8
5. جان أجون، « زيارة الرئيس أردوغان إلى العراق»، وقف الدراسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية SETA، 2024/4/23، شوهد في 2024/5/5، في https://bit.ly/4dxygg5
6. مراد يشيل طاش، « ما هي نتائج زيارة الرئيس أردوغان إلى العراق؟»، صحيفة ديلي صباح، 2024/4/23، شوهد في 2024/5/5، في https://bit.ly/4bb1AHN
7. برهان الدين دوران، « بدايات جديدة مع العراق»، صحيفة ديلي صباح، 2024/4/23، شوهد في 2024/5/5، في https://bit.ly/3USROV0
8. محمد رقيب أوغلو، « مشروع التقارب التركي العراقي ومسار التنمية من منظور خليجي»، وقف الدراسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية SETA، 2024/4/27، شوهد في 2024/5/6، في https://bit.ly/3Wy1q8U
9. عبد القادر سلفي، «رمزية زيارة أردوغان إلى العراق»، صحيفة حريت، 2024/4/22، شوهد في 2024/5/6، في https://bit.ly/3R4bqDt
10. حافظ عبد الأمير وآخرون، «طريق الحرير وطريق التنمية: نقيضان أم مكملان في استدامة الاقتصاد العراقي»، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 22 عدد 80، 2024، صفحة 212.
11. سرحات توتاك، «سيتم إنشاء مجلس وزراء بين تركيا والعراق»، وكالة الأناضول، 2024/4/12، شوهد في https://bit.ly/44L0Pmj
12. «أبرز ما تحدث به رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع الرئيس التركي السيد رجب طيب أردوغان»، وزارة الخارجية العراقية، 2024/4/22، شوهد في https://mofa.gov.iq/ankara/?p=6760
13. ابراهيم كاراتاش، « مشروع مسار التنمية في العراق: المخاطر والمزايا»، مجلة جمعية دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، 2023/12/17، شوهد في https://bit.ly/3ydt5Sz
14. «تفويض عراقي لتركيا بضرب معاقل «الكردستاني»: الأمن مقابل المياه»، العربي الجديد، 2024/4/25، شوهد في https://bit.ly/3JXlmuj
15. «بعد عام من توقفه.. ما مصير خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا؟»، الجزيرة، 2024/3/27، شوهد في https://bit.ly/4ajC5CR
16. عارف محمد وأحمد رشيد، «العراق يستعد لإعادة فتح خط الأنابيب الخاص به مع تعثر المحادثات الكردية»، رويترز، 2024/4/8، شوهد في 2024/5/7، في https://reut.rs/3WBG5eC

17. بولا نوفل وأميرة سيد، «مسؤول تركي: مستعدون لاستئناف تصدير النفط العراقي منذ أكتوبر 2023»، موقع CNN الاقتصادية، 2024/4/25، شوهد في 2024/5/7، في https://bit.ly/4dySshL

18. «الرئيس الإيراني: ممر زنغزور تهديد للأمن القومي للدول»، وكالة الأناضول، 2024/10/4، شوهد في https://bit.ly/3QEyGaA

19. إحسان الشمري، «طريق التنمية بالعراق يواجه تحديات سياسية ومالية وأمنية والقبول الإقليمي والطرق البديلة»، مجلة آراء حول الخليج، العدد 192، 30 نوفمبر 2023، https://bit.ly/3JWO9z7

20. حارث حسن، «طريق التنمية في العراق: الجغرافيا السياسية، والريعية، والاتصال الحدودي»، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2024/3/11، شوهد في https://bit.ly/4dE9rzo

21. حيدر نعمة بخيت، «طريق التنمية العراقي فرص تنموية واعدة وتحديات كبيرة»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023/6/26، صفحة 21، شوهد في https://www.bayancenter.org/2023/06/9896/

22. حارث حسن، مرجع سابق

23. سارة فياض، «هل ينجح العراق في إنجاز طريق التنمية بعد سنوات من التعثر؟»، بي بي سي عربي، 2024/4/30، شوهد في https://www.bbc.com/arabic/articles/cyx6gkn0v92o